

رداً على مقالة " المخدرات الفقهية": الحرية لا تنفي نفسها

الدكتور محمد شقير

من دواعي سرور علماء الدين أن يعتمد البعض إلى تناول القضايا الدينية ومهام العلماء بالبحث أو السؤال أو النقد، لكن لاشك أن قيمة أي نقد ترتقي كلما التزم أكثر الموضوعية واتصف بالعلمية وكان أبعد عن الأسلوب الخطابى بل والتهكمى والصق البحث الرزين الذي يلتزم لغة البحث وتقنيات النقد.

وبداية سوف أسجل تحفظي على عبارة "رجال الدين" لأنه على المستوى الإسلامى لا يوجد لدينا رجال دين بالمعنى المصطلح للكلمة، فكل من آمن بالدين هو رجل دين، سوى أنه يوجد لدينا رجل علم وعلماء يدرسون ويدرسون في الجامعات العلمية الدينية كغيرها من الجامعات العلمية.

ومع أن كثيراً من علماء الدين لا يوافقون على كثير من الفتاوى التي يطلقها البعض ممن ذكره الكاتب (صقر أبو فخر في مقالة المخدرات الفقهية" - "السفير 2004/3/15) أو لم يذكره، لكن هذا لا يبرر للكاتب الدعوة التي يسجلها إلى إقصاء علماء الدين من الساحة السياسية والفكرية والميدان الاجتماعى.

ومع أن الكاتب قد تعرض للعديد من القضايا، لكنى سوف اعتنى بشكل أساسى بالدعوة التي أطلقها في ما يرتبط بدور عالم الدين والحرية الفكرية والاجتماعية .. ولست في موقع الدفاع عن أحد حتى لا نحمل تبعات قضايا نحن بالأساس نختلف فيها مع من يعتقد بها ولا نقبل بها وبغيرها من القضايا التي لم يصل علمها إلى الكاتب، أما أهم الملاحظات التي سوف نقتصر عليها فهي ما يلي:

1- إن كثيراً من القضايا التي لها جنبتها الطبيعية (طبية، فلكية ..) ولها جنبتها الفقهية، فإن الفقيه عندما يتناول تلك القضايا لا يتناولها باللحاظ الأول، بل يتناولها باللحاظ الثاني (أي الفقهية) ولذلك عندما يتحدث في بعض القضايا الطبية أو ما يتعلق منها، بالسينما والمسرح.. لا يتحدث فيها باعتبار كونه طبيباً أو مخرجاً سينمائياً، بل باعتبار كونه فقيهاً يمتلك أدواته الفقهية، وهو معني بإبداء رأيه الفقهية سواء في القضايا الفقهية السابقة أو المستحدثة، بل إن عناية الفقه بكثير من القضايا الحديثة وتقديمه الإجابات عليها، تدل على خلاقية فعل الاجتهاد، الذي يعني العمل الدؤوب والمستمر وإدامة الإنتاج العلمي مع عدم التسليم بالنتائج السابقة وأخذها أخذ المسلمات.

أما عن دور العقل فلا يخفى أن له دوراً أساسياً في المنهج الاجتهادي، باعتباره أحد المصادر الأربعة للاستنباط، ثم إن هذا المنهج يعطي دوراً كبيراً للعقل في منطقة الفراغ التشريعي – أي المساحة المتحركة في دائرة التشريع – ويكفي أن نقول أن مباني المنظومة الدينية لا يمكن أن تعالج إلا من خلال النتاج المعرفي للعقل اليقيني.

ثم إن بعض علماء الدين لديهم أكثر من اهتمام معرفي، فكما لديهم باع في الفقه ومنهجيته فإن لديهم أيضاً باعاً في الفكر والثقافة، وهم عندما يتحدثون في الفكر والثقافة فبلحاظ كونهم من أهل الفكر والثقافة، وليس من الصحيح أن يُدعى إلى حرمانهم من عالم الفكر بدعوى أنهم من أهل الفقه، إلا إن كان يريد أيضاً أن يحرم بعض من يحترمه من العلماء من حق الكلام في الفكر والاجتماع والسياسة، أما الحديث عن العمى والجملة فاعتقد أنه من المفيد جداً أن نتجاوز المظهر لصالح الجوهر، وأن نوظف جهودنا في أمور جوهرية ومفيدة عادة ما يصرف أهل العلم والفكر الجادين وقتهم إليها.

2- ألا تقتضي الموضوعية ألا نكون تعميميين في أحكامنا، وألا نكون انتقائيين في اختيار العينات التي نريد اعتمادها كمقدمات للوصول إلى بعض النتائج، هل من الصحيح أن نختار بشكل

مزاجي بعض الفتاوى والمفتين لنصل إلى أحكام مطلقة بحجم الفقه والفقهاء ودور علماء الدين؟ ألا تقتضي العلمية أن يكون هناك انسجام بين المقدمات والنتائج التي نصل إليها؟ وهنا أسأل الكاتب الكريم: لقد ذكرت إنه يوجد علماء دين "أصحاب آراء ثابتة وتجديديون ونقديون بالفعل... فلماذا لم تنطلق من هؤلاء للحديث بإيجابية عن الفقه والفكر الديني ودور علماء الدين، لماذا لم تصدر أحكاماً تعميمية بناء على هذه النماذج، ثم هل من الصحيح إنه إذا كنت لا تعرف غير هؤلاء العلماء فمعناه إنه لا يوجد إلا هؤلاء العلماء؟ هل بحثت عن رجال الفكر والفقه والأدب في النجف وقم وغيرها من الحواضر العلمية في العالم الإسلامي لنصل إلى هذه النتيجة المجافية للحقيقة؟! إن كثيراً من أهل العلم والفكر والفقه موجودون ولديهم نتائج علمي، وعدم معرفة الكاتب بهم وبخلاقيتهم العلمية، لا يعني أنهم ليسوا موجودين، وأن نشط أسماءهم من ديون الفكر والثقافة ويكفي الكاتب أن يرجع إلى جميع المصادر التي عنيت بتراجم العلماء ونتائجهم العلمي ليطلع على حقيقة ما ذكرناه.

3- لا أعرف كيف برر الكاتب نفسه أن يجعل علماء الدين في قبال العلم والفكر؟ يمكن أن يكون هذا الكلام مبرراً فيما لو كنا قبل قرون أو عقود من الزمن، لكن هذا الكلام لن يكون مقبولاً في عصر العولمة وتكنولوجيا المعلومات. لقد تخرج - وما زال - من مختلف الجامعات العلمية الدينية العديد من رجال الفكر والثقافة والإصلاح، ومن باب المثال - عدا عن ذكر - السيد محمد باقر الصدر، والشهيد مرتضى مطهري، والشيخ محمد جواد مغنية والشيخ محمد مهدي شمس الدين والشيخ محمد عبده والسيد جمال الدين الأفغاني ... وغيرهم الكثير الكثير من الذين لو شئنا لأطلقنا الحديث في تعداد أسمائهم، وقد أغنتنا المصادر المختصة عن ذلك، إلا اللهم إذا كان للكاتب معيار خاص يدخل على أساسه بعضاً من أهل العلم ديوان الفكر والتجديد ويخرج آخرين، ولكن ما أعتقده أن صدر الفكر والتجديد أوسع من أن يحتكره البعض أو أن يمتلك آخر بشكل حصري معيارية

الانتماء إليه أو الإقصاء عنه، ولن يكون صحيحاً أن من يروق لي نتاجه الفكري فهو من أهل الفكر ومن لا يروق لي نتاجه الفكري فهو ليس من أهل الفكر، ولو كان الفكر يخضع للمعايير الشخصية لما بقي لدينا من فكر ولا علم ولا ثقافة لكن بحمد الله أن عالم الفكر أوسع من أن يحصره البعض أو أن يحتكره آخرون.

4- لقد فات الكاتب الكريم أن كثيراً من علماء الدين والفقهاء قد أطلق ثورات شعبية أطاحت بالمحتل الأجنبي، وأن كثيراً منهم قاد حركات مقاومة ضد الاحتلال ، وإن تلك الثورات الوطنية وحركات المقاومة كانت من أهم عوامل الاستقلال، وأن قادتها من علماء الدين الذين قدموا الغالي والنفيس في سبيل أوطانهم وأنهم قد جادوا بفلذات أكبادهم، وأن منهم المجاهدين الذي هجروا الدنيا بكل ما فيها ليحموا الوطن وأهله، وهم لا يريدون من أحد جزاء ولا شكوراً، لكن أقل ما يمكن أن نقدمه لهؤلاء هو الإنصاف، وقبل كل شيء أن نكون منصفين بحق أنفسنا.

لماذا يُتناهى هؤلاء ونعمد إلى استحضار بعض النماذج البعيدة، وهم أولى أن نذكرهم وأحق أن تبني النتائج عليهم، وإذا كان لا بد من ذكر تلك النماذج فينبغي ألا نعمم النتائج ونطلق الأحكام بطريقة لا تبقي ولا تذر، إلا إذا كان لدينا نتائج مثبتة سلفاً وهو ما سوف يسقط البحث عن علميته وموضوعيته.

5- إن من أطف المفارقات في كلام الكاتب أنه في الوقت الذي يتحدث فيه باسم الحرية والديمقراطية فإنه يدعو إلى القمع والاستبداد، وهو وإن اختلفت مبرراته ووجهته، لكن الاستبداد يبقى استبداداً، ولو قبلنا بكلام الكاتب لما بقي من استبداد على وجه البسيطة، لأن كل مستبد يملك من المبررات ما يفوق ما ذكره الكاتب أضعافاً مضاعفة، فهل من الصحيح أن ندعو إلى الاستبداد باسم الحرية؟ وهل من الصحيح أن ندعو إلى القمع باسم الديمقراطية؟ وأن نحارب الفكر باسم الفكر

أليس في كلام الكاتب ما يدعو إلى تأصيل الاستبداد في العالم العربي والإسلامي وتبريره، فإن يكون الاستبداد متفشياً في مجتمعاتنا أمر خطير، لكن الأخطر من ذلك أن نقدم تبريراً فكرياً للاستبداد، بل الملفت أنه حتى عندما نحاول أن نواجه الاستبداد، فإننا نواجهه بمنطق استبدادي وألصقها بالآخر، ومن ثم أبيع لنفسي أن أكون مستبداً معه؛ لماذا، لأن الآخر مستبد ويشكل خطراً على الحرية!!!

قد يحلو للبعض أن يقول إن الاستبداد موجود بالفطرة، سوى أن الفارق أن هناك من يستبد من دون أن يدعم استبداده بخطاب تبريري، في حين أن آخر يستبد باسم الحرية والقيم الديمقراطية وشرعة حقوق الإنسان.

ألا يمكن أن ندعي حساسية موقع الكاتب، وخصوصاً عندما يتحدث عن فئة من المجتمع المدني (علماء الدين) يغضب لهم مئات الآلاف، - بحسب قول الكاتب - وهم كما يزعم لا يفقهون لماذا يغضبون؟ ألا يمكن أن ندعي حساسية هكذا دعوى يُتهم فيها مئات الآلاف من أبناء المجتمع المدني بعدم الفقه، ألا يبرر ذلك أن تبادر السلطة إلى تجريد الكتاب من أرقامهم، وتحشرهم داخل مكاتبهم، ألا ينطبق الكلام نفسه على المثقفين وأساتذة الجامعات والمعلمين والفنانين؛ فلنحبس - بناء على رأي الكاتب - جميع هؤلاء وكل من له تأثير في المجتمع عن أن يمارس دوره التنقيحي والعلمي والفكري بذريعة حساسية الموقع وليبقى فقط السائق والمزارع والتاجر و... حتى يبقى هؤلاء وغيرهم طعمة لخطاب السلطة.

كما أن الخلاف مع علماء الدين ليس كفراً، بدليل أننا نختلف مع الكاتب ولم أسمع أحد نطق بكلمة الكفر بحقه، كل ما في الأمر أننا ندعو الكاتب إلى أن يكون علمياً وموضوعياً في حين أنه في الوقت الذي يدعو فيه إلى الحرية وحق الاختلاف، نراه عندما يختلف معنا فإنه يدعو إلى حصرنا

في المساجد ومنعنا من التعبير عن آرائنا كعلماء دين، إلا إذا كان ما يريده الكاتب أن ينتقد الآخرين دون أن يكون لهم الحق في نقد النقد وإظهار بطلانه.

إن ما يجب أن يلتفت إليه الكاتب أن أية دعوة إلى الحرية تقوم على الاستبداد هي دعوة متهافنة، وأية دعوة إلى الديمقراطية تقوم على سلب الحقوق المدنية من فئة من المجتمع التعددي هي دعوة غير منسجمة مع نفسها، وكما إن من حق الكاتب أن يعتقد بالعلمانية فإن من حق الآخرين أن يعتقدوا بأفكار أخرى.

لقد كان الأجدر بالكاتب أن يدعو إلى الحوار بين مختلف فئات المجتمع المدني علماء دين وغيرهم وأن يكون الحكم في كل ما يطرح المنطق والعقل، وأن ندعو إلى حرية حقيقية لا يحدها الاختلاف في الرأي، وألا نسترخي على جملة من قناعاتنا وأفكارنا ونقابل الفكر الآخر بالقمع والتجاهل.

إن من أهم ثروات مجتمعنا التعددي هو الحرية فإذا افتقدنا الحرية سنفقد الشيء الكثير، لذا جدير برواد الفكر والقلم أن يقدروا هذه النعمة وأن يعملوا على تثبيتها وتأكيد مفاهيمها حتى لا ينتجوا خطاباً موعلاً في الاستبداد تحت عنوان الحرية، وحتى لا يخدموا الأنظمة المستبدة من حيث لا يعلمون.